ينصّ التعديل الرابع من إعلان الحقوق على التالي:

إنَّ حقّ النَّاس في الأمن الشخصيّ، وفي أمن بيوتهم، وأوراقهم، وممتلكاتهم، ضدّ التفتيشات أو المصادرات التي لا مبرِّر معقولاً لها، لن يُنتهكَ، ولا تراخيصَ ستَصْدر، إلاَّ في حال وجود سببٍ باعثٍ على الاعتقاد مدعومٍ بالقَسَم أو البُرْهان يحدِّد المكانَ الذي يُزمَعُ تفتيشُه، والأشخاصَ المزمعَ توقيفُهم، أو الأشياءَ المزمعةَ مصادرتُها.

الولايات المتحدة تحقِّق مع طلاّب من الشرق الأوسط

جاك ستاينبرغ*

تقوم الأجهزة الأمنيَّة والاستخباراتيَّة الأميركيَّة بانتهاك التعديل الرابع من إعلان الحقوق، فتحقِّق مع الطلاّب العرب والمسلمين، وتؤلِّب الإدارةَ ضدّهم، وتدنِّس حرمةَ الجامعات. ولكن ممّا يؤسف له أن يوافق بعضُ الطلاّب على الخضوع للتحقيقات، ويبرِّرها بحجج أمنيَّة، مستبطنًا منطقَ السلطات العربيَّة (وراعيتِها الأميركيَّة!)، بدلاً من أن يرفض التنميط العنصريّ المناقض للقانون ويَرْفضَ التحقيقات غيرَ المستندة إلى تراخيص قانونيَّة. وممَّا يُحزن، أخيراً، ألاّ تقوم قيامةُ الطلاّب ضدّ إدارة الجامعة التي تزوِّد المحقِّقين بمعلومات على أساس عِرْقيّ، أسوةً بثورة طلاّب جامعة ولاية نيويورك في أونيونتا عام ١٩٩٢ على إدارتهم التي زَوَّدت شرطةَ الولاية بأسماء الطلاّب السود واللاتينيِّين بعد حادثة اعتداء على امرأةٍ كهلة.

خلال شهرَيْن على الاعتداءات في ١١ أيلول (سبتمبر) على مركز التجارة العالميّ والپنتاغون، اتَّصل المحقِّقون الفيدراليُّون بالمسؤولين في أكثر من ٢٠٠ جامعة من أجل جمع المعلومات عن الطلاّب القادمين من الشرق الأوسط. وهذا هو أشملُ تحقيقٍ يتمّ في عالم الأكاديميا منذ الحرب الباردة، بحسبِ ما تَذْكره تلك الجامعاتُ.

وقد سأل موظَّفو الأمن عن الموضوعات التي يَدْرسها أولئك الطلاّب، وعن حسن تحصيلهم، وأماكنِ سكنهم. كما استجوبوا الطلاّبَ أنفسَهم، وسألوهم عن رأيهم بأسامة بن لادن، وعن أسماء مطاعمهم المفضّلة وخِططِهم بعد التخرُّج من الجامعة.

هذه التحقيقات وَضعت الجامعاتِ في موقفٍ صعب، لأنَّها سلّطتْ مصلحةَ الحكومة في الأمن في مواجهةِ رغبةِ المؤسَّسات الجامعيَّة في حماية تحرُّر الطلاّب من أيّ تدخُّلٍ خارجيٍّ، وفي مواجهة حرص هذه المؤسَّسات أيضًا على تجنُّب الانخراط في أيّ تنميطٍ عنصريّ racial profiling. ولكنْ في النهاية، على نحوِ ما كشف مَسْحٌ لسجلاّت الجامعات في الولايات المتحدة، قامت كلُّ الجامعات تقريبًا بتزويد الحكومة بالإجابات عن الأسئلة التي طرحتْها عليها. ويعود ذلك بشكل أساسيّ إلى أنَّ القانون هو إلى جانب الحكومة، كما يبدو [؟]

وقد استخدَم عملاءُ مكتب التحقيق الفدراليّ FBI ومكتبِ خدمات الهجرة والتجنيس INS تلك الحواراتِ مستنَدًا لمقابلة عشرات الطلاّب. وذَكَرَ طالبٌ سعوديّ يَدْرس في جامعة كولورادو في دَنفر أنَّ المحقِّقين الفدراليِّين خَتَموا مقابلتَهم له بالقول «توقَّعْ أن ترانا من جديد!»

وقال موظَّفو الجامعة الذين تمّ التحقيقُ معهم ـ بمن فيهم موظَّفون في جامعة كولومبيا، وجامعة تافْتْس، وجامعة ولاية سان دييغو ـ إنَّ الزيارات غيرَ المتوقَّعة غالبًا والاتِّجاهات التي سلكتْها الأسئلةُ الملحاحة كانت تقهقرًا إلى عقدٍ مضى أو أكثر، حين لم يَكُنْ نادرًا أن يَسْأل عميلٌ فدراليٌّ عميدًا في الجامعة سؤالاً من قَبيل «هل حَضَرَ ڤلاديمير إلى المختبر اليوم؟»[1]

وقال لاري بلْ، مديرُ مكتب الطلاّب الأجانب في جامعة كولورادو في دنڤر، إنَّ عملاء فدراليِّين زاروا مكتَبه أو مكتبَ التسجيل خمسَ مرّاتٍ في الأسابيع الأخيرة. وأردف أنَّ العملاء قابلوا خمسين طالبًا على الأقلّ من السعوديَّة والإمارات العربيَّة المتّحدة وقطر وبلدانٍ عربيَّة أخرى، ولكنَّه لا يَعْتقد أنَّ أيّاً منهم تمَّ توقيفُه أو اتِّهامُه بالارتباط بخليَّة إرهابيَّة. «ليس الطلاّب متأكِّدين من هدف الأسئلة تلك،» قال بلْ، «ولكنَّهم يَعْلمون يقينًا أنَّ الحكومة لم تُجْرِ مقابلةً مع أيّ طالب من ألمانيا!»

---

* ـ نشر المقال في جريدة **نيويورك تايمز** في ٢٠٠١/١١/١٢.

١ ـ لا يَخْفى أنَّ ڤلاديمير اسم روسيّ. (م)

وإذ تَنَبّهت الوكالاتُ الفدراليّة إلى أنّ أحد الإرهابيّين الذين شاركوا في اعتداءات ١١ أيلول كان طالبًا يَحْمل تأشيرةً دراسيّة، قالت إنّها تَبْحث عن مفاتيح إضافيّة وستبدأ بتحقيقٍ وعدِ الرئيس بضمان معرفة أوضاعِ نصفِ مليون طالب أجنبيّ يَدْرسون هنا.

«أحدُ أسباب رغبة الوكالات الفدراليّة في معرفة أماكن سكن الطلاّب هو أن يتسنّى لها العثورُ عليهم عند الضرورة أو مراقبتُهم فحسب،» قالت كاثرين كاتِنْ مديرةُ مكتب الطلبة الأجانب في جامعة ديُوكْ، وهي لم تتلقَّ «زيارةً» مماثلةً بعدُ ولكنّها على اتّصال بجامعات كثيرةٍ تمّت «زيارتُها.» وتابعتْ تقول «ليس هدف [العملاء] أن يُوقِفوا الطلاّب. إنّهم يريدون أن يتعقّبوا رواحَهم ومجيئَهم فحسب.» ومع ذلك فإنّ ظهور العملاء الفدراليّين المفاجئ في مباني الجامعة، وخططَ الحكومة لتوسيع أعمال المراقبة تلك، قد أجّجتْ مشاعرَ القلق في الجامعات ـ التي باتت أصلاً شديدةَ العصبيّة بعد الاعتداءات الإرهابيّة في ١١ أيلول والذعرِ الناجمِ عن جرثومة الأنثراكس.

«يَصْعب كثيرًا أن تَشرحَ بتلاميذك،» قال جايمس أو. فريدمان، وهو رئيسٌ سابقٌ لجامعة دارتموث، مُرْدِفًا «لا تريد أن يأخذ الطلاّبُ انطباعًا أنّك جزءٌ من تحالفٍ مع أولئك الذين قد يَبْحثون عنهم ليَقْبضوا عليهم.»

الطالب السعوديّ من جامعة كولورادو، وقد طَلَبَ أن لا يُذْكر اسمُه، قال إنّ عميلين من «مكتب التحقيق الفدراليّ» وعميلاً آخر من «مكتب خدمات الهجرة والتجنيس» وصلوا إلى شقته من دون موعد مساءَ الأربعاء منذ شهر تقريبًا. وقال العملاء إنّهم حصلوا على اسمه من طالبَيْن سعوديّيْن آخريْن أُوقفا بعد أن شوهدا يلتقطان صورًا لميدان الرياضة في الجامعة. وكانت الصُّورُ معدّةً لصفٍّ يأخذانه في فنّ التصوير، كما قال السيد بَلْ! وذَكَرَ الطالبُ، وهو في السادسة والعشرين ويتخصّص في الهندسة المعماريّة، أنّه في مقابلته مع السلطات الفدراليّة سُئل عن صفوفه ونشاطاته وسياسته. «كنتُ خائفًا،» قال، «فأنا أعلم أنّ بمقدورهم أن يَفْعلوا أيّ شيء ضدّي.» ولكنّه يتفهّم الوضع. «لا ألومُهم،» قال، «فآلاف الأبرياء قُتلوا في ثوانٍ وساعات قليلة.»

في مسْح أجرتْه «الجمعيّةُ الأميركيّةُ لأُمناء سجلاّت طلاّب الكليّات ولموظّفي القبول،» أوردتْ ٢٠٠ كليّة أنّه جرى الاتّصالُ بها مرّةً واحدةً على الأقلّ من طرف مكتب FBI أو INS بعد ١١ أيلول بصدد وضع الطلاّب الأجانب. وحوالى ربْع تلك المؤسّسات تحدّثت عن عدّة اتّصالات أُجريتْ معها. هذا وقال موظّفٌ فدراليٌّ في دائرة الهجرة، ألحّ على عدم ذكر اسمه، إنّ تلك الكليّات قد عُيّنتْ على أساس الاشتباه بأنّ الطلاّب الأجانب فيها قد يَمْتلكون معلوماتٍ تساعد الحكومةَ في بحثها. وتابع يقول «هذه الزيارات هي جزء أساسيّ من تحقيق جنائيّ جارٍ.»

«الإخوة الكبار» يراقبون ويُرْهبون الشيوعيّين في أميركا في الأربعينيّات

والحال أنّ الحكومة مُخَوّلةٌ، وفقًا لقانون الهجرة الفدراليّ، بالحصول على الكثير من المعلومات التي تَبْحث عنها. فالطالبُ الأجنبيّ يوقّع، كشرط للحصول على معظم تأشيرات الدخول الممنوحة للطلاّب، تنازلاً يَأْذن للجامعة بالسماح لموظّفي دائرة الهجرة بمعرفة تاريخ وصوله إلى الجامعة وعددِ الوحدات الدراسيّة التي حصّلها وما إذا تغيّر حقلُ تخصُّصه أو عنوانُ بريده. ولكنْ على الرُّغم من أنّه يُطلب من إداريّي الجامعة جمعُ معلومات كهذه فقد ذَكَروا أنّ الحكومة طلبتْ منهم منذ أعوام أن يتوقّفوا عن إرسالها إلى واشنطن، وذلك جزئيّاً بسبب عجز مكتب INS عن التعامل مع تلك الأوراق المكدّسة أمامه.

غير أنّ الموظفين الفدراليّين في الأسابيع التي تلت ١١ أيلول بدأوا يَجْمعون بحماسٍ شديدٍ مثلَ تلك السجلاّت وغيرها أيضًا. وقد أَذعنت الجامعات، وذلك لأسباب ماديّة وقانونيّة: فلو نفرّت الحكومةَ فستتعرّض لخطر تبديد سلطتها في طلب تأشيرات دخول للطلاّب الأجانب، ومعظمُهم يَدْفع أقساطًا كاملة!

ثمّة تقليد قديم في فرض قانون المراقبة على طلاّب الجامعات في الأزمات. ولكنّ سول غيتلمان، الموظّفَ الأعلى في جامعة تافتس وأستاذًا هناك منذ حوالى ٤٠ سنة، قال إنّه لم يَعُدْ يَذْكر متى انقضّت إداراتٌ حكوميّةٌ على مثل ذلك العدد الكبير من الجامعات وبهذه السرعة. «إنّه عمل غيرُ مسبوق،» قال غيتلمان، «لم يَسْبق أَنْ كانت عندنا حالةُ طوارئ عامّة مثل هذه.»

لم يُثِرْ تفحُّصُ الطلاّب من أصلٍ عربيٍّ إلاّ احتجاجاتٍ قليلةً حتى الآن، وهو نقيضٌ صارخٌ للغضب الذي اندلع في السابق حين خَضَعَ طلاّبٌ وُلِدوا في أميركا [ومن أصول إفريقيّة ولاتينيّة] لتدابير أمنيّة على أساس تنميطيّ عنصريّ من طَرَفِ موظّفين جامعيّين أو أمنيّين.

ففي عام ١٩٩٢ تمزّقتْ جامعةُ ولاية نيويورك في أونيونتا أسابيعَ بطولها بعد أن زوّدت الجامعةُ شرطةَ الولاية بلائحةٍ باسم كلّ طالب

أسود أو من أصول لاتينيّة، وذلك في بَحْثها عن المتسبِّب بهجوم على امرأةٍ كَهْلة.

وفي التحقيق الجاري اتُّصل عملاء فيدراليُّون بجامعة كولومبيا في نيويورك مرتَيْن أو ثلاثَ مرّات وقابلوا طالبًا أجنبيّاً واحدًا على الأقلّ، على حدِّ قول ڤيرجيل رنزولي وهو الناطقُ باسم الجامعة. وذكر السيد رنزولي أنّه لا يَعْتقد أن الطالب أُوقف.

وأمّا في جامعة سان دييغو فقد سعت الحكومةُ إلى الحصول على معلومات عن حوالى ٦٠ طالبًا من الشرق الأوسط لأنّ اثنَيْن من خاطفي الطائرات في ١١ أيلول، بحسب قول موظفي الجامعة، عاشوا في سان دييغو وكانا على صلة بالجالية المسْلمة. وذكَرَ الموظفون أنّ السلطات أَوْقفتْ لاحقًا طالبًا من سان دييغو ونقلَتْه إلى نيويورك حيث يُحْتَفظ به شاهدًا.

ولكنّ التحقيق يتواصل في جامعة سان دييغو. ففي يوم الأربعاء سلّم موظفون من دائرة الهجرة طلبًا مكتوبًا إلى الجامعة يسألون فيه عن معلومات تتعلّق بأماكن ودراسةِ ٤٠ طالبًا من بلدان عربيّة ـ وهو طلبٌ تَعْتزم الجامعةُ الوفاءَ به.

«إنّه لأمرٌ مزعج،» قالت جاين كالْيونْزِسْ، وهي المديرة المشاركة في مركز الطلاّب الأجانب. «فعلى الرُّغم من أنّنا كنّا نَعْلم دومًا أنّ كتابة التقارير جزءٌ من عملنا، فإنّنا لم نَقُمْ بها منذ زمن طويل جدّاً.»

أجهزة أمن المطار تمنع نانسي أودن*

... وانتهاكُ التعديل الرابع الذي ينصّ على الأمن الشخصيّ طال أميركيِّين معارضين أيضًا.

قَبَضَ عملاءُ الحكومة الفدراليّة على نانسي اودن، وهي عضوٌ في هيئة التنسيق في «حزب الخُضْر» في الولايات المتحدة، يومَ الخميس في الأوّل من تشرين الثاني (نوڤمبر)، وذلك في مطار بانغور الدوليّ في بانغور ماين شماليّ شرق البلاد، فيما هي تستعدّ لركوب الخطوط الجويّة الأميركيّة (أميركان ايرلاينز) إلى شيكاغو. «لقد قال لي أحدُ الموظّفين إنّ إشارةً ارتسمتْ قرب اسمي على الكومبيوتر،» قالت أودن المرتعشة مُرْدِفةً «لقد تمّ استهدافي لأنّ حزب الخضْر في الولايات المتحدة يناهض قصفَ المدنيِّين الأبرياء في أفغانستان.» وقد أُمرتْ أودن، وهي مُزارعةٌ عضوانيّة[1] وناشطةٌ داعيةٌ للسلام منذ زمن طويل في شماليّ ولاية ماين، بالابتعاد عن الطائرة. وأحاط بأودن مسلّحون يَحْملون رشاشاتٍ أوتوماتيكيّةً، وأعْلموا كلَّ خطوط الطيران بمنعها من ركوب أيِّ طائرة.

«لقد أُخبرتُ أنّ المطار مُقفَلٌ في وجهي إلى إشعار آخر، وأنّ ثمن تذكرتي لن يُعادَ إليَّ،» قالت أودن.

وكانت أودن على موعد مع خطبة تُلْقيها في شيكاغو مساءَ الجمعة، وذلك ضمن ندوة مع خطباء آخرين في موضوع «المبيدات بوصفها أسلحةَ حرب.» وهي ساعدتْ في تنسيق جهود حزب الخضْر الأميركيّ المعادية للحرب خلال الشهور القليلة الماضية، وكان من المفترض أن تقدِّم تقريرًا عن هذه الجهود إلى الجمعيّة

إجراءات الأمن المشدّدة على المطارات: إلى «اليسار» دُرْ!

العموميّة في الحزب. وتابعتْ أودن «لم يكتفوا بإيقافي في المطار، بل إنّ جهةً مجهولةً اتّصلتْ بالفندق وألغتْ حجزي!»

وستجتمع الجمعيّةُ العموميّةُ لحزب الخضر ـ وهي الجهةُ المقرِّرة في هذا الحزب في الولايات المتحدة ـ من أجل الاتّفاق على تفاصيل حملات على مستوى البلاد بأسرها ضدّ الحرب البيوكيميائيّة ورشّ المبيدات السامّة والهندسة الجينية، ومن أجل انخراط الحزب في حركة السلام الناشئة.

«أنا مصدومة لمنع القوات العسكريّة الأميركيّة أحدَ أعضاء حزبنا، حزبِ الخضر، البارزين من حضور الاجتماع في شيكاغو.» هذا ما صرّحتْ به إليزابيث فتّاح، وهي ممثّلة الحزب في پنسلڤانيا وكانت قد قادت سيّارتَها من هناك إلى شيكاغو. وتابعتْ «يغضبني كيف يتمّ الدَّوْسُ على إعلان الحقوق.» وخلص ليونيل تريپاينر، الناشطُ من حزب الخضر في شيكاغو، إلى أنّ «الاعتداء على حريّة اجتماع حزبٍ سياسيٍّ معارض هو أمرٌ مثبّط. وأمّا مضايقةُ الناشطين من أجل السلام فهو أمرٌ يستحقّ الشجبَ.»

* ـ عن موقع كاونترپانش نيوز على الانترنت.

١ ـ أيْ تستخدم الطعام المنتَج بالعَلَف أو السماد النباتيّ والحيوانيّ، بدلاً من الكيميائيّ أو المضادات الحيويّة والمبيدات. (م)